كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية
المجلس العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد

المحاضرة الخامسة.

مستويات التحليل المؤسساتي:

2. المجتمع(pp 194-198) .

تمهيد:

لا تشكل دراسة الأشكال الممأسسة المتفردة سوى مستوى أولا من مقاربة الفعل (الظاهرة) المؤسساتي(ة)، وعلى التحليل المؤسساتي أن يتخلى عن الحقل أو الإقليم المغلق لكل مؤسسة اجتماعية على حدة ليهتم كذلك بالتشكيل (البناء) الكلي، الذي تحتاج رؤيته الابتعاد مسافة عقلية كافية تسمح برؤيته ككل (p 194).

يتفاعل أفق التحليل هنا لا محالة مع العنصر السابق. فالمؤسسات الاجتماعية ليست في الواقع مجموعات منفصلة (مقسمة) ومستقلة يحتوي كل منها على منطق تنظيم واشتغال خاص؛ فهي قطع متناخمة لنفس النسيج المؤسساتي، مترابطة فيما بينها بكثير من الأليف وتشكل نظاما متناضدا، متكاملا ومنسجما في عمومه. يحدد المنطق العام خصوصيات الإنتاجات المؤسساتية المنفردة, ليس فقط لأن كل مؤسسة تتعرف سلبيا بالنسبة الأشكال الممأسسة للمؤسسات الأخرى، بل أكثر من ذلك فهي

المجلس العلمي

مبصومة ومميزة (موصومة) بالقيم الاجتماعية المهيمنة وبأنماط التنظيم السائدة والتي تعبر عن النظام الاجتماعي.

1. تطبيق التحليل المؤسساتي على المجتمع:

عندما يمارس التحليل المؤسساتي على المجتمع الكلي فإنه يهدف إلى إظهار -من خلال منهج توليدي (génétique) وبنيوي (struturale)- النظام الكامن أو المستتر الذي يدفع إلى بناء وإنتاج القواعد المؤسساتية، ويتحكم في ترتيبها وتراصفها الداخلي. يتعلق الأمر باستعراض جينيالوجية المؤسسات الاجتماعية، ووصف علاقاتها المتبادلة، وكشف الروابط التي توحدها، بتبيان التمفصلات الأساسية لنظام الرقابة على السلوكات الخاص بمجتمع معين. هذا النظام المجتمعي الذي يظهر للوهلة الأولى على شكل بناء عقلاني، حيث يسهم كل عنصر بداخله في استقرار الكل.

لكن المؤسسات الاجتماعية في الواقع أكثر تعقيدا وأقل انسجاما مما يمكن أن يظهره التناول النظري لها. ولكي نفهم منطق تفاعل المؤسسات الاجتماعية حتى تشكل مجتمعا، نورد تصورين: الأول ينظر إليها كشكل هندسي كبناية (architecture une)، والثاني يتعلق بالنظر إليها كقطعة قماش أو نسيج (tissu un).

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية
جامعة أبي بكر بلقايد
المجلس العلمي

أ. الهندسة المؤسساتية.

عندما نتناول المؤسسات الاجتماعية في كليتها وليس فقط في تفرداتها، فإنها تفرض علينا نفسها في صورة "البناية" (l'édifice) المتراصة والمتراصفة (المتراكبة طوابقها فوق بعضها البعض)، حيث تظهر المؤسسات الاجتماعية كعناصر مكونة لمجموعة، أو كأجزاء تشكل "كلا" يحتويهم ثم يتجاوزهم. يكون شكل هذه البناية متناضدا (stratifié) بلا شك، وتحتوي على تدرج هرمي وعلى مستويات متراكبة (superposés)، ولكن انسجامها ليس مضمونا أو متفقا عليه بالمرة. وبناء عليه، يكون هدف التحليل المؤسساتي هو الكشف عن الخطوط العريضة لهذا البناء الهندسي، والتفريق بين البنية (la structure) والإطار أو الهيكل (charpente)، وتعريف أو تحديد الوضعيات المتناسبة مع كل عنصر مكون.

تنتج الهندسة المؤسساتية أولا من ترابط الأشكال المؤسَسَة. فمختلف الأقاليم المؤسساتية ليست متجانسة، ولكنها فقط موجودة في نفس مخطط التنظيم (plan d'organisation) الناتج عن تقسيم الفضاء الاجتماعي، والذي تشكل فيه المؤسسات الاجتماعية أجزاءا أو شظايا غير قابلة للفصل، فهي مترابطة مع بعضها البعض. وبالتالي لا يمثل التمييز بين

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية
المجلس العلمي

المؤسسات الاجتماعية سوى تقنية للتموقع أو تسييج الفضاء الاجتماعي الذي يخضع لقوانين معينة وينتج آثارا معينة .

يكشف التحليل المؤسساتي أن هذا التسييج متنوع حسب الحالات، متكامل وكثيف. فشبكة المؤسسات الاجتماعية تنضوي على تعقيدات متنوعة: يمكن أن تكون فظة أو مختصرة وغير مكتملة، أو تقتصر على مؤسسات اجتماعية معينة تستحوذ على أقاليم واسعة؛ كما يمكن أن تكون متقنة، حذقة (subtil)، وراقية في كمالها (sophistiqué)، تشتمل على آليات رقابة دقيقة مصغرة مندسة في ثنايا المجتمع بأكمله.

يعتبر هذا الفهم هو الغالب: فالقواعد والترتيبات القانونية الثقيلة والضخمة والمتعاظمة التي تتخذ كقاعدة تنظيم في البلدان المتخلفة مثلا، بدأت تترك مكانها عموما لأجهزة مرنة، مجزأة ومرقمنة تسمح بنشر النظام الاجتماعي في كل تفاصيل الحياة الاجتماعية. هكذا ظهر ما أسماه ميشيل فوكو "التكنولوجيات الجديدة للسلطة" في البلدان الغربية خلال القرن الثامن عشر، المبنية على كثافة دوائر رقابة مؤسساتية رفيعة، مقنعة ومستترة. غير أن هذا التطور ليس حتميا أو لا رجعة فيه، فالأنظمة التسلطية تفضل بالعكس الأجهزة الثقيلة والمرئية كالدولة والحزب مثلا، التي يمكن التحكم فيها والتلاعب بها -ما يمكن اعتباره نهجا رجعيا.

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
المجلس العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد

يتراوح تسييج الفضاء الاجتماعي بين التواصل والتقطع. إذا كانت شبكة المؤسسات الاجتماعية مرتخية فإنها تحتفظ بحيز من الحرية وبهامش من الاستقلالية. في نقاط تلاقي المؤسسات الاجتماعية هناك فراغات بيضاء وممرات صغيرة التي يمكن للأفراد أن ينزلقوا من خلالها خارج النظام الممَأسَس (الشارع الذي يفصل بين البيت والمدرسة).

يحاول هذا النظام أن يكون دائما جامعا، شاملا ومتعدد الأبعاد، مُجَمِّعا وصارما: فهو لا يحتمل أن تفلت أجزاء من الحياة الاجتماعية من قبضته، أو أن تتدفق التفاعلات الاجتماعية خارج نطاق القنوات المرسومة لتدفقها. يعمل في ذلك على تهذيب سريان أو جريان التفاعلات الاجتماعية، مدعيا تسيير وجود الأفراد في مختلف تمظهراته. ولكنه في واقع الأمر يستحوذ على وجودهم من خلال تقنين العلاقات وتحديد الثواب والعقاب المقابل لاحترام وعدم احترام المعايير الاجتماعية والقواعد التي تحكم التفاعلات الاجتماعية. حيث أنه يرنو إلى أن يغطي تدريجيا مجمل الحقل الاجتماعي، بأن يسد الممرات الصغيرة تدريجيا (يؤطر حركة ولعب الأطفال في الشارع مثلا)، مقلصا إياها إلى حد القضاء عليها أو محوها لأنها خارجة عن المعايير السائدة .

بالنهاية، يمكن أن نلاحظ أن الأنظمة الاجتماعية تغيرت تبعا للمستجدات والهزات التي أتت بها موجات العولمة مثلا. ففي حين كان

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
المجلس العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد

الضبط الاجتماعي أو الرقابة الناتجين عن الاستعمال المشترك أو المتناوب لمختلف المؤسسات الاجتماعية في الماضي سطحيا وبعيدا أو عن بعد، يحدث اليوم في مجتمعات الحداثة بشكل مُخترَق ودقيق ويدفع تأثيراته إلى أقصى أعماق الحياة الاجتماعية. فنحن بصدد تعقد واستقواء متزايد للارتباطات المؤسساتية، مما يزيد من ثقل الضغوطات والإكراهات الاجتماعية.

ليست المؤسسات الاجتماعية مترابطة مع بعضها البعض فقط بل متموقعة ومنتظمة في محيط المجتمع في نظام معين، حيث يتجسد هذا النظام بطرق مختلفة، منها:

أولا من خلال التراتب: المتميز بنمط مختلف جدا من التواجد في الفضاء الاجتماعي؛ حيث تتراتب المؤسسات الاجتماعية في شكل هرمي، يوجد في قاعدته خلايا مؤسساتية مجزأة ومفصولة عن بعضها البعض؛ ثم يوجد في وسطه مؤسسات وسيطة، أو مؤسسات مجهرية، تحتل مساحة اجتماعية أكبر (كالإدارات، الأحزاب، المؤسسات الاقتصادية...)؛ ويوجد في قمته مؤسسات عملاقة تجمع المؤسسات السابقة صانعة هيكل المجتمع (كنظام الحكم، السياسات العمومية، الأنماط الاقتصادية...). وهكذا تنقسم مثلا المؤسسة الإدارية إلى إدارات قطاعية أو إقليمية (البلديات والجماعات

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
المجلس العلمي

المحلية، الشركات والمؤسسات العمومية)، التي تنقسم بدورها إلى مصالح مختصة ومتنافسة.

بالنسبة لرونار RENARD، تضطر المؤسسات الاجتماعية إلى التنسيق فيما بينها لتشكل مؤسسات قادرة على الفهم وقادرة على أن تكون مفهومة أكثر فأكثر. ولكن الحركية تتشابه في كلتا حالتي الصعود أو النزول: يتشكل النظام المؤسساتي من خلال التَّجَزُّء والتباعد المتتالي وكذلك من خلال إعادة التجميع في كيانات أوسع، التي حينما تتشكل تنحو كل مؤسسة اجتماعية داخلها إلى التكاثر والتضاعف إلى كيانات مؤسساتية مجهرية متنوعة[11].

تواجهنا هذه النتيجة عندما نفحص ظروف نشأة وتكوين مختلف الدول مثلا: إذا كان الاقطاع مثالا أو تجسيدا لصيرورة صاعدة، فالدولة المطلقة(absolutiste l'Etat) هي مثال عن إعادة هيكلة الفضاء الاجتماعي انطلاقا من الوسط.

ثانيا من خلال التمفصل (l'articulation): تتدخل المؤسسات الاجتماعية في لحظات مختلفة ومتتالية من صيرورة معيرة أو تعيير (normalisation) السلوكات مسلحة بأسلحة خاصة. فبعضها كالأسرة والمدرسة مثلا تمثل أجهزة أولية للتنشئة الاجتماعية، موجهة لتلقين القيم

[11] *Cf.* P. Alliès, L'invention du territoire, PUG, Maspero, 1980.

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية
المجلس العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد

القاعدية التي يرتكز عليها النظام الاجتماعي كله، كما تسهم المؤسسات الاجتماعية الأخرى في تمديد وإسناد الفعل البيداغوجي للأسرة والمدرسة من أجل المثاقفة المستمرة أو بتعبير آخر مواصلة التنشئة الاجتماعية.

ولكن هاتين الأخيرتين ليستا متشابهتين تماما وليستا متساندتين دائما: فلكل منها مجالات اختصاص وتقنيات تأثير لا يستهان بها. وبهذا يتجلى النظام المؤسساتي كشبكة مؤسسات على شكل متتالية من الرفوف en cascadeتتدخل تباعا الواحدة بعد الأخرى، من أجل التغطية الشاملة للفضاء الاجتماعي بحيث تصحح كل واحدة منها اخفاقات الأخرى.

على الرغم من كل هذا لا تحقق أي مؤسسة اجتماعية الضبط والرقابة التامة على سلوكات مواطنيها أو رعاياها، ولأن كل مؤسسة تحتوي بالتعريف على انحرافاتها الخاصة، وجب عليها أن تستند على المؤسسة التي تليها.

في نهاية الصيرورة، نجد المؤسسات الاجتماعية "آخر ملجأ" كالمؤسسات العقابية ومؤسسات إعادة التربية ومؤسسات الاستشفاء النفسي، التي تتكفل بعزل وحبس الانحراف غير المعالج حتى لا تنتشر عدواه، ولا يشيطن بقية النسيج الاجتماعي. يهتم التحليل المؤسساتي بإعادة تشكيل هذه السلسلة المؤسساتية التي تشحذ الجسد الاجتماعي وتشكل دوائر التنشئة الاجتماعية.

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
جامعة أبي بكر بلقايد
المجلس العلمي

ثالثا وأخيرا، من خلال التناضد الهرمي: حيث لا تتشابه الأقاليم المؤسساتية ولا تقبل التبادل أو التعويض: فبعض المؤسسات الاجتماعية تحظى بموقع أفضلية تجعلها قادرة على هيكلة الفضاء الاجتماعي حولها كالأسرة والمدرسة مثلا. إذ ينبني النظام المؤسساتي حول قطب معين أو عقدة مهيمنة تختلف باختلاف المجتمعات التي تعمل كمركز ثقل أو كمركز جذب وخاصة كحجر الزاوية من خلال ضمانها لانسجام المجموعة.

في نهاية المطاف، يكشف التحليل المؤسساتي من خلال تصور الهندسة المؤسساتية عن ظواهر الهيمنة المؤسساتية (بين المؤسسات الاجتماعية)، وفي نفس الوقت يكشف عن شكل العلاقات الاجتماعية داخل مجتمع معين. حتى وإن كان يستهدف توضيح تراصف النظام المؤسساتي، فتقديمه لهندسة المؤسسات بهذا الشكل الهندسي يبقى قاصرا وغير كاف عندما يقدم تشكيل الجهاز المؤسساتي من خلال تراكب وتراص عناصره؛ إذ يهمل من الاهتمام التداخلات والانزلاقات التي يمكن أن تحدث بين المؤسسات الاجتماعية.

يمكننا تدارك هذا القصور من خلال اتمام الفهم وتصحيح النظرة بالأخذ في الاعتبار العنصر الموالي.

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية
المجلس العلمي
جامعة ابي بكر بلقايد

المحاضرة السادسة: (تابع)

مستويات التحليل المؤسساتي:

2. المجتمع (تابع).

ب. النسيج المؤسساتي:

إن الكناية بشكل البناية في تصوير النظام المؤسساتي قد يوحي بأنه يتكون من سلسلة من العناصر المحددة الأطراف ذات الحدود الواضحة، وبأبعاد وحجم متغيرين، حيث تتراكب هذه العناصر وتتناضد -تعمل بعضها كقاعدة، كدعامة أو هيكل للمجموع. هذا التصوير ليس كافيا لسببين متوافقين: فمن جهة، هو لا يتيح فهم ما يجعل مختلف العناصر تبقى متراصة مع بعضها البعض لتشكل المجموع وتضمن انسجامه -إلا إذا افترضنا وجود "يد خفية" تقوم بذلك. من جهة أخرى، أنه يفترض مسبقا فصلا واضحا بين الأشكال الممأسسة، في حين أنها تنتمي إلى نفس الفضاء الاجتماعي، الذي هو بالتعريف غير قابل للكسر والتجزيء، وأن هذا الانتماء المشترك قد ينتج بعض آثار التقاطع والنفاذية بين المؤسسات الاجتماعية المختلفة. يعني هذا من بين ما يعنيه، أنه:

أولا، إذا كانت كل مؤسسة حريصة على تحديد إقليمها ونطاق تدخلها، فذلك لا يعني تقسيما صلبا وجامدا. فالأقاليم المؤسساتية تتلامس

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
المجلس العلمي

أولا بشكل جزئي. وإن كان لكل منها مواطنوها أو تلاميذها، فإن المؤسسات الاجتماعية تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر بواسطة هؤلاء الرعايا في الجماعات الموجودة بجانبها، حتى وإن كانت لا تقع تحت نطاق تأثيرها نظريا. أما بالنسبةللعمل الذي تؤديه داخل نطاق إقليمها، فإن له تأثيرا كذلك على باقي المسرح المؤسساتي.

ثم ثانيا، إن المهمة الأداتية (instrumentale) التي تضطلع بها المؤسسات الاجتماعية، مهما كان مجال فعلها ومهما كان نطاق تأثيرها، تجعل المؤسسات الاجتماعية تشارك أو يسهم كل منها في نفس الوظيفة وهي تطبيع السوكات أو تعييرها (normalisation)، ونشر نفس القيم الاجتماعية القاعدية: فالفعل المؤسساتي يستهدف -في نهاية المطا ف- دائما وأبدا الحصول على خضوع الأفراد للنظام الممأسس والظفر بانخراطهم واستيعابهم للقيم الاجتماعية المهيمنة.

ليس هناك إذن تخصص أو تمييز فاصل بقدر ما هناك تقاطع عمودي بين الوظائف المختلفة للمؤسسات الاجتماعية: فبجانب وظائفها الرسمية والظاهرة تؤدي المؤسسات الاجتماعية وظائف أخرى مخفية أو غير رسمية، تجعلها تدوس على الأقاليم المحددة، وتتجاوز تفرداتها الخاصة من أجل تقوية النظام الاجتماعي العام.

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
جامعة أبي بكر بلقايد
المجلس العلمي

يُظهر لنا هذا الاستنتاج أن المبدأ الذي يحكم تراصف النظام المؤسساتي ليس هو التراص أو التناضد وإنما التقاطع. إذ تحدد كل مؤسسة خصوصياتها بحجز حقل فعلها الإقليمي على معلم عمودي، تحميه وتدافع عنه. لكن هذا الدفاع ينقلب عليها عندما تجد نفسها مخترقة أفقيا من قبل مجموع المؤسسات الاجتماعية الأخر ى. لا تخرج المؤسسة الاجتماعية إذن من العدم، فهي منتج لسياق اجتماعي معين، وهي دائما اسقاط أو انعكاس أو استقطاب للنظام الاجتماعي الكلي؛ وهي تعيد إنتاج -مع التخصيص- المحددات التي تؤثر على مجمل الأشكال الممأسسة أو ما يسمى الممارسات الاجتماعية.

ليس تعامد الوظائف في نهاية المطاف سوى ترجمة لصيرورة الوضع على الجانب (latéralisation) المدعومة من قبل تعامد الانتماءات: فزبائن مؤسسة اجتماعية ما ليسوا محصورين في نطاق اختصاصها الحصري، وهكذا تنحو القيم الاجتماعية إلى التنقل من مكان إلى آخر ومن جيل إلى جيل بوساطتها. بالنهاية، هكذا تشكل المؤسسات الاجتماعية على مستوى المجتمع الكلي أكثر من مجرد بناية، بل تشكل نسيجا تتقاطع خيوطه لتنتج قطعة متراصة الخيوط عموديا وأفقيا، وهو ما أسميناه النسيج المؤسساتي.

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية
جامعة أبي بكر بلقايد
المجلس العلمي

المحاضرة السابعة:

مستويات التحليل المؤسساتي

3. الفرد (pp 199-208).

تمهيد:

لا يقتصر التحليل المؤسساتي على دراسة المجاميع الجماعية وتراصفاتها التركيبية فقط؛ فتموقعها هنا قد يغفل من التحليل بعد أساسيا للمؤسسة الاجتماعية، ألا وهو الانتماء إلى الحقل الفردي (le champ individuel). تشكل المؤسسات الاجتماعية والأفراد واقعين متلازمين غير قابلين للفصل أحدهما عن الآخر؛ فهما متحدان رمزيا.

يوضح لنا رونار Renard، أنه إذا كانت المؤسسات الاجتماعية غير قادرة على الوجود دون المشاركة الفاعلة للأفراد الذين يشكلونها وينشطونها ويصنعون حيويتها، فإن الأفراد لا يستطيعون العيش خارج إطار المؤسسات الاجتماعية التي تشكل هيكل الحياة الاجتماعية. هناك في نفس الوقت، وجود للأفراد داخل الأشكال الممأسسة أو الممارسات الاجتماعية، وهناك وجود للمؤسسات الاجتماعية في قلب النفسية البشرية للأفراد .

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية
المجلس العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد

1. تطبيق التحليل المؤسساتي على الأفراد.

يستهدف تطبيق التحليل المؤسساتي على مستوى الأفراد إيجاد الجذور، والكشف عن طرائق وأشكال اندماجهم في النظام الاجتماعي. يمكن أن يبدأ هذا الكشف من الرجوع إلى مؤسسة اجتماعية معينة: أي أن نحاول إظهار نوع العلاقة مع المؤسسة الاجتماعية ودرجة استبطان أو استيعاب الإكراهات المؤسساتية. ويمكن كذلك الذهاب أبعد من ذلك عندما نحاول الأخذ في الحسبان أفقية الانتماءات: أي أننا نحاول من خلال عمل دؤوب أن نعيد تشكيل الخريطة الخاصة للهويات والالتزامات المؤسساتية، بتحديد مبادئ الترابط وتحديد نقاط العطب المحتملة.

يمكن لهذا العمل أن يتم بالاستعانة فيه بعدة تقنيات ممكنة: كالتحليل النفسي، التحليل النفسي الاجتماعي، التحليل الاجتماعي، أو حتى تحليل الفصام النفسي؛ والتي تكشف لنا أن تقاطع المؤسسات في المجتمع الكلي يتوافق تجانسيا مع تشابك المؤسسات الاجتماعية على مستوى الأفراد .

2. علاقة الفرد مع المؤسسة الاجتماعية.

تنتج علاقة الفرد مع المؤسسة الاجتماعية من وراء عوامل معقدة يرتبط بعضها بشخصية الفرد والتعلمات المؤسساتية الذي حدثت معه،

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية * جامعة أبي بكر بلقايد *
المجلس العلمي

ويرتبط البعض الآخر بملامح المؤسسة وبتقنيات التطبيع المستخدمة من طرفها.

ليس الفاعلون المنتمون إلى المؤسسة الاجتماعية عجينة رطبة حيث تترسخ بصمة المؤسسة كما هي بشكلها الأصلي: فلكل واحد منهم شخصيته الخاصة التي تشكلت على مدى التجارب المؤسساتية، والتي تهيكلت بناءً على الانتماءات المؤسساتية الموازية. إذ يرتبط السلوك تجاه المؤسسة بشكل ضيق بطبيعة ذلك الماضي وذلك المعاش المؤسساتي. فكل مؤسسة كما أسلفنا تتعامل مع زبائن متراتبين مسبقا ويستجيبون في قبولهم للضوابط التي تفرضها معايير المؤسسة بشكل غير متساو.

من جهة أخرى، لا يمكن أبدا تشبيه المؤسسات الاجتماعية بعضها ببعض، فتواجدها في أقاليم متمايزة وحيازتها على مواقع متفاوتة في المنظومة المؤسساتية يجعلها تحظى بوسائل فعل وتأثير مختلفة. يفسر التوفيق بين كل هذه العوامل كيف أن عمل التطبيع المؤسساتي يمكن أن يؤدي إلى أصناف عديدة ممكنة للعلاقات بين المؤسسات الاجتماعية ومواطنيها أو رعاياها:

أولا العلاقة مع المؤسسة الاجتماعية هي الاسم الآخر للعلاقة مع القانون (la Loi)[12]: المؤسسات الاجتماعية هي في الأساس أدوات تطبيع

[12] P. Legendre, "Le malentendu", in Pouvoirs, n° 11, 1979, p 12.

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
المجلس العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد

تحاول قدر الإمكان، في حدود نطاق تأثيرها، أن تحصل على أصناف معينة من السلوكات. إذ تحدد كل مؤسسة اجتماعية لمواطنيها الواجبات (les obligations) التي ينبغي عليهم احترامها والقواعد التي يجب عليهم اتباعها.

ثانيا ينتج عن هذا تعارض ثنائي بيّن، بين ما هو مطابق (conforme) وما هو متعارض (non cnoforme) مع المعايير المؤسساتية، وبالنتيجة بين من يخضعون ومن يعصون المعايير: حيث ينثني أو يمتثل الأوائل طوعا بمحض إرادتهم للأوامر وللقانون ويلجؤون تحت حمايته وأمانه؛ أما الآخرون العصاة -الخارجون عن المعايير أو المنحرفو ن- فيبتعدون عن الطريق المستقيم خارقين الممنوعات، ويتموقعون بهذا خارج الحدود التي حددتها المؤسسة الاجتماعية.

ثالثا يتحتم على السلطان في المؤسسة الاجتماعية أن ينكب على هؤلاء من أجل تذكيرهم بالنظام، وجذبهم إذا اقتضى الأمر بالقوة تحت تأثير أو وطأة قوانين أو معايير النظام الممأسس (l'ordre institué). لكن تجب الإشارة هنا إلى أن حجم التأثير المطبق على الرعايا يتوقف على ظروف وكيفية تكوين وتبليغ (formulation) المعايير المؤسساتية. إذ يمكن للمؤسسة الاجتماعية أن تتصرف بسلبية عندما تكتفي بتحديد حقل المسموح وحقل الممنوع التي تستوجب عقوبات ثقيلة: "إذا كانت

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية
المجلس العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد

المؤسسات الاجتماعية ترسم حدود الدائرة التي بداخلها يحدث التجريد الأولي، فهي تترك مواطنيها أحرارا في تصرفاتهم طالما كانت تجري داخل هذه الدائرة: العلاقة مع المعايير هنا ليست تطابقا بل توافقا. يوجد هذا التطبيع السلبي من خلال المنع والتحريم -الموجود أصلا في قاعدة أي تنظيم اجتماعي- إذ لا تستطيع أي مؤسسة اجتماعية أو مجتمع أن يضمن بقاءه دون أن يفرض كبت النزوات الغريزية. أكبر عمل تقوم به المؤسسة الاجتماعية هنا هو تقليص أو كبح الرغبة le désir، أو على الأقل اقصاء بعض أنواع الممارسة أو الاستثمار من طرف الفاعلين.

3. المؤسسة الاجتماعية ودور الرقابة على الأفراد.

تلعب المؤسسة الاجتماعية أولا وقبل كل شيء دور جهاز رقابة (censure) قمعي للأنا الأعلى اليقظ الذي يعطي لنفسه الحق في الحرمان من إشباع بعض الرغبات، ويحورها إلى واجب. وهكذا يدفع الفاعلين إلى التخلي عنها بشكل طوعي وعفوي: هذا البتر (imputation) الضروري حسب فرويد Freud من أجل نمو الحضارة، لا يجب أن يُنظر إليه أو يُحَس على أنه بتر أو حرمان، وإلّا أدى ذلك إلى تسهيل عودة المكبوت لاحقا؛ ولكن يجب تقبل ذلك بل والمطالبة به من طرف الفاعلين.

تحريف الرغبة عن هدفها الأصلي وغير الشرعي، يجعلها تتجه نحو الانصياع للقانون وأن تستثمر في التماهي مع المؤسسة الاجتماعية، التي

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية
المجلس العلمي

تصبح من هذا المنظور ليس فقط موضوعا للخشية وإنما موضوعا للحب.

في مقابل نموذج التطبيع هذا، المبني على الممنوعات والثني أو الصد، يحاول نموذج آخر أن يحل محله كتطبيع إيجابي، يتميز بتأثير مؤسساتي مختلف تماما، ينبني على رقابة كاملة على السلوكات. حيث تتميز المعايير المؤسساتية بإيجابية جديدة: فهي لا تملي على الفاعلين المنتمين إليها ما هو ممنوع أو مسموح، بل تملي عليهم ما هو مطلوب منهم ومُلزِم لهم، حتى يكون الفاعل في وضعية سوية تجاه المؤسسة الاجتماعية ويتجنب غضبها عليه. لن يكفي الفرد في هذا النمط أن يمتنع عن ارتكاب المحرمات (الاجتماعية)، بل يجب عليه كذلك أن يتبنى مواقف وممارسات، ويقوم بالأفعال التي تفرضها المؤسسة الاجتماعية: العلاقة مع المعايير ليست فقط توافقا بل تطابقا تاما للسلوكات مع المعايير.

هذا الفرض يجعل المؤسسة الاجتماعية تنغمس أكثر فأكثر في أعماق حميمية مواطنيها؛ بحيث يجب أن تكون المراقبة مستمرة، وتمارس من أجل الحصول على سلوكات متطابقة؛ كما يجب أن تكون شبكة المعايير أكثر كثافة ودقة حتى تكون مستعدة للتصدي لأي طارئ محتمل.

يدفع منطق الإيجابية في هذا النموذج المؤسسة الاجتماعية إلى ألّا تترك شيئا يخص مواطنيها يفلت منها ومن مراقبتها ورقابتها، بحيث تُنَمْذِج

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
جامعة قالمة
المجلس العلمي

طرق التفكير والفهم والإحساس والفعل: الهدف هنا هو ضمان انخراط كامل في المؤسسة الاجتماعية بالقضاء نهائيا على كل إمكانيات الابتعاد أو الانسحاب من رقابة المؤسسة الاجتماعية. تستهدف المؤسسة الاجتماعية من خلال الاستحواذ على جسد ورغبات الفاعلين ترويض الجسد الذي يعتبر أول حلقات إرساء تقنية السلطة هذه بتعبير ميشيل فوكو، الذي أوضح كيف تم اكتشاف الجسد كموضوع وهدف للسلطة في العهد الكلاسيكي: سوف ينحت الجسد في تفاصيله من طرف المؤسسات الاجتماعية التي تمارس عليه ضغطا وإكراها مستمرين[13]. وهي تعبر عن فعل "التشريح السياسي" (anatomie politique) التي ظهرت مع التخصصات التي كانت تبحث عن صنع أجساد خاضعة، منصاعة مطواعة من خلال الرقابة الدقيقة على كل حركاتها وأفعالها بتسييج الزمن، والفضاء والحركة.

في نفس الوقت يتم توجيه الرغبة Le désir إلى أنماط الإشباع المناسبة والضرورية والتي تتحول وظيفية اجتماعيا: لا يتم فقط قمع الرغبة ولكن يتم تقنين الاشباعات وتوجيهها إلى بعض المواضيع التي يمكن أن تستثمر فيها من أجل أن تتحقق[14]. لا تفرض المؤسسة الاجتماعية في هذا النموذج الكبت ولكنها تفرض الإشباع أو الإرضاء assouvissement في الأشكال وبالطرائق التي حددتها مسبقا.

[13] Cf. M. Foucault, Surveiller et punir. Naissance de la prison, Paris, Gallimard, 1975.
[14] Cf. J. Baudrillard, Pour une critique de l'économie politiquedu signe, Paris, Gallimard, 1972.

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية
جامعة أبي بكر بلقايد
المجلس العلمي

المحاضرة الثامنة: (تابع)

مستويات التحليل المؤسساتي

3. الفرد.

4. الفرد والمؤسسة الاجتماعية علاقات الجذب والطرد

يتراوح الفرد أمام المؤسسة الاجتماعية بين حركتين متعارضتين: الجاذبة والمنفرة أو الطاردة. فمن جهة أولى، المؤسسة الاجتماعية هي رمز الحماية والأمن والأمان، فهي تخمد القلق عندما تتكفل بمواطنيها، وتدمج أقدارهم العارضة والمؤقتة والهاربة في إطار مشروع جماعي دائم ومستديم يعطيهم معنى ووجودا واستمرارية... من جهة ثانية، هي أداة فاعلة تفرض، تضغط، وتقمع وتكبت، وهي بهذا تنتج القلق عندما تمارس الرقابة القمعية وتهدد وتنشر الخوف والخشية.

هذا التراوح أو البين-بين (l'ambivalence) إذن موجود في قلب العلاقة مع المؤسسات الاجتماعية، وهو يتجسد في سلم مواقف يعكس درجة قوية لتقبل الضوابط المؤسساتية.

يتواجد في أدنى المستويات سلوكات رفض المؤسسة الاجتماعية وخرق المعايير المؤسساتية: حيث يدل تجاوز الحدود التي وضعتها

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية
جامعة زيان عاشور بالجلفة
المجلس العلمي

المؤسسة الاجتماعية، والقفز على الممنوعات واحتقار الأولياء عن رفض النظام المؤسساتي ونفي قيمه المؤسِّسة التي يتأسس عليها. إذا كان الرفض طوعيا ومنتظما للضوابط المؤسساتية فإنه يعتبر عرضا من أعراض الانحراف يستوجب معالجة خاصة مناسبة: عندما ينزلق الفاعل المنحرف (المعتبر كذلك) خارج إقليم المؤسسة الاجتماعية التي ينتمي إليها، فإنه يدخل في في اختصاص مؤسسة اجتماعية أخرى تستخدم معه وسائل تطبيع أكثر تطورا أو أكثرة صرامة وحدة.

ولكن خرق المعايير ليس في الغالب سوى جزئيا وعارضا أو مناسباتيا: وهو بهذا لا يعبر عن رفض بل عن جهل بسيط بأهمية القواعد المؤسساتية: فعدم التوافق لا يصحبه دائما عدم الاعتقاد أي أنه ليس نفيا للإيمان. بحيث يُنظر إلى الفرق بين السلوك الممارس والسلوك المطلوب على أنه خطأ (خطيئة أحيانا) ويحفز شعورا مؤلما بالذنب، ويكفي الضغط المؤسساتي لإعادة بناء النظام المخروق مؤقتا[15].

5. الرقابة، الضبط ومعالجة الانحراف.

دون الوصول إلى الانحراف يمكن أن يبحث الفاعلون عن طرق التحايل على المؤسسة بتحويرها عن أهدافها وتشويه معناها المبدئي. لا ينتج عن هذا التحريف (perversion) على عكس التخريب

[15] Cf. M. Dufrenne, Subversion/perversion, Paris, PUF, 1977.

المجلس العلمي
كلية العلوم الاجتماعية * جامعة أبي بكر بلقايد *

(subversion)، الرفض أو الاحتجاج على الضوابط المؤسساتية: فالسلطان المؤسساتي مقبول ومعترف به رسميا، ويتم تطبيق المعايير المؤسساتية بحذافيرها. ولكن هذه الطاعة هنا ربما ليست سوى واجهة خالصة، قد تكون مزيفة أو نفاقا اجتماعيا، تقصي الإيمان العميق بفضائل المؤسسة الاجتماعية، وتحجب تلك الرغبة في استغلالها واستعمالها للصالح الخاص: أي أن الأمر يتعلق بتملك الفرد للمؤسسة الاجتماعية دون أن يكون ملكا لها.

يمكن بهذا أن تفرغ المؤسسة الاجتماعية من محتواها لتتحول إلى قوقعة فارغة لا تستطيع أن تفرض قانونها على مواطنيها، بل تخدم إستراتيجياتهم المتنافسة والمتعارضة الأهداف. تعتبر هذه السلوكات المنحرفة أو المارقة استثناءات، فالمؤسسة الاجتماعية تحصل عموما على انصياع كبير من قبل مواطنيها. يمكن أن يكون هذا الانصياع سلبيا (passif): فالخضوع يعبر عن استسلام جبري أمام السلطان المؤسساتي المنظور إليه كشيء حتمي صعب التجاوز. وعند العجز عن التملص منه وخوفا من الوقوع تحت وطأة العقوبات، ينحني الفاعلون لها مع تقليص تأثيراتها إلى الحد الأدنى.

بتواجد الفرد ضمن حقل اختصاص المؤسسة الاجتماعية يخضع لسلطانها دون أن يكون هناك انخراط فعلي فيها؛ وتبقى العلاقة مع

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر
المجلس العلمي

المؤسسة الاجتماعية مبنية على التباعد والسطحية. لا تقتنع المؤسسة الاجتماعية بهذا القبول السلبي ولا تكتفي به، لأنها تطلب أكثر من جمهور غير متبلور وجسد هلامي يصعب تحريكه وجعله ديناميكيا، فتضطر إلى إنفاق جهد أكبر بالضغط المتواصل على الرعايا من أجل دفعهم إلى التحرك والفعل. إن ما تتمناه المؤسسة الاجتماعية هو أن يتحرك المواطنون من تلقاء أنفسهم.

تفترض هذه المعادلة أن يستبطن الفاعلون المعايير المؤسساتية، ولهذا يجب الحرص على ألّا تبقى المعايير بعيدة وخارجية عن الأفراد، بل يجب أن تُرسَّم في نفسية الأفراد. بهذا الشكل تتحول الضغوطات والإكراهات إلى شكلها اللامرئي، صعبة التمييز وغير متوقعة لأنها تدخل في قلوب الفاعلين وتستطيع العمل بشكل دائم ومستمر وبطريقة آلية تماما. فكل فرد سوف يتكفل بقمع ذاته، ويكبح غرائزه، ويتبنى السلوك المنتظر من طرف المؤسسة.

يصبح هذا الاستبطان سهلا كلما وسّعت المؤسسة الاجتماعية من عمق تأثيرها على الأفراد. يحدث هنا الاستحواذ والتملك من طرف المؤسسة الاجتماعية (prise de possession institutionnelle)[16]: حيث تتسرب المؤسسة الاجتماعية إلى قلب ذاتية كل فرد، وتغرس جهازا جزيئيا للمراقبة والرقابة الذاتية يضمن ديمومتها. ما يحدث هنا هو استدماج

[16] Cf. P. Legendre, Jouir du pouvoir. Traité dela bureaucratie patriote, Paris, seuil, 1976, p 62.

المجلس العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد

(introjection) واسقاط داخلي لصورة المؤسسة الاجتماعية التي يتم دمجها كجهاز رقابة وقمع في الأنا الأعلى، حيث تعمل بهذا على تدعيم واسناد صورة الأب؛ بحيث يتم الحفاظ على رابط التبعية الطفلية ونقلها من الأب إلى المؤسسة الاجتماعية؛ حيث تحتل المؤسسة الاجتماعية المكانة الرمزية للأب وتركز على نفسها كل المواقف العاطفية الخاصة بالمؤسسة الأبوية.

6. المؤسسة الاجتماعية والسلطة الأبوية.

يمكن للمؤسسة الاجتماعية أن تلعب دور الأب القاسي الذي يعاقب على خرق أوامره، كما يمكنها أن تلعب دور الأب الطيب الذي يكافئ على الطاعة؛ فتمزج بهذا بين أحاسيس الخوف والخشية وأحاسيس الامتنان المحاطة دائما بهالة من الحب . تمر العلاقة مع المؤ سسة الاجتماعية كما العلاقة مع الأب عبر تحويل الاحساس البدائي المعادي إلى ارتباط إيجابي يحمل كل مواصفات التماهي (identification). وعندما ينصهر الفاعلون في قالب المؤسسة الاجتماعية يجعلون من أقدارهم متصلةغير منفصلة بقدر المؤسسة الاجتماعية. يطمح كل فرد إلى بناء هويته داخل هذا الكائن الجماعي، لكي يضمن ديمومته الخاصة ويحصل على مزايا الخلود.

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
جامعة أبي بكر بلقايد
المجلس العلمي

يأتي مباشرة بعد حركة استدماج المؤسسة الاجتماعية حركة الاسقاط النفسي داخل المؤسسة الاجتماعية. تكون صيرورة التماهي قوية لدى أعوان المؤسسة الاجتماعية الذين يسقطون على أنفسهم قوة وسطوة المؤسسة الاجتماعية التي يمثلونها، والتي يظهر من خلالها بعد أساسي آخر للعلاقة مع المؤسسة الاجتماعية، ألا وهو البعد الشهواني (la dimension libidinale). فكما أوضح فرويد S. Freud، لا يمكن للمؤسسة الاجتماعية أن تبقى وتستمر دون أن تتكلم "لغة الشهوة"، دون أن تأسر الفاعلين عاطفيا باستعمال أداة الخيال الجنسي (le levier du fantasme)، حيث يفسر هذا البعد صعوبة الافلات من تأثير وسطوة المؤسسات الاجتماعية[17].

[17] S. Freud insiste sur "l'isomorphisme entre le système de prenté symbolique qui fait tenir debout les rapports sociaux et le système de prenté symbolique qui institue l'individu dans le traingle oeudipien". Cf. S. Freud, "Psychologie collective et analyse du moi" (1921), in Essai de psychanalyse, Payot, 1967.